تكن الا عقبة ثانوية ، ولم تؤثر على سرعة تطور البلاد ... كما يقول دان هلبرين ، مستشار وزير المالية ، والمسؤول عن مكافحة المقاطعة العربية ... » (را ا ، ٧٥/٣/٣) . بينما يعتقد اخرون ان المقاطعة العربية وان « لم تخنق اسرائيل فقد ادت الى تأخير تطور البلاد ... ويعتقد النائب شموئيل تامير ، عضو لجنة الخارجية والامن في الكنيست ورئيس اللجنة الاقتصادية سابقا ، ان الارهاب الاقتصادي ، مثل الارهاب « التخريبي » ، ليس الا وباء منتشرا ، واذا لم نقتله في الوقت المناسب ، فمن شأنه ان يؤذي قطاعات مختلفة بالغة الاهمية » (المصدر نفسه) .

مع ذلك يجمع معظم المعلقين الاسرائيليين على ان طرق عمل مكتب المقاطعة العربية « لم تتحسن، ولكنها اصبحت بالغة الخطورة بعد تشرين ١٩٧٣، فقبل ذلك كان من السهل محاربة المقاطعة الاقتصادية العربية ، لان الخيار امام اصحاب الاعمال والشركات في الغرب كان اما التعامل مع العرب او مع اسرائيل ، ومعها يهود العالم . ولكن بعد زيادة اسعار النفط ، بنسبة ٤٥٠٪ ، اصبح العرب ذوى نفوذ اقتصادي خطير في الغرب ... » (من افتتاحية دافار ، ١٩٧٥/٣/١٠) . ومنذ حرب تشرين ايضا « اصبح العرب « موجة المستقبل » ، كما يراهم السناتور شارل بيرسي وغيره في اميركا والغرب ... والعرب هم اكبر قصة نجاح في القرن العشرين ، لذلك ليس من شيء افضل من مصادقتهم ... » (يوفال اليتسور — معاريف ، ٧٥/٢/٢١) .

ويعتقد بعض الاسرائيليين ، من ناحية ثانية ، ان طرق عمل المقاطعة العربية غامضة ومتناقضة، الا انهم — كما يبدو — يتصورون ان « الضباب والتناقض هما اسلوب تتبعه الدول العربية في حربها الاقتصادية ضد اسرائيل . وهما جزء لا يتجزأ من سياسة التهديد والضغوط التي تتبعها هذه المقاطعة ... » (المصدر نفسه ، ٧٥/٢/٢٣) . ويذكر احد المراسلين الاسرائيليين انه ، مثلا ، بعد ان قدمت شركة « لازار اخوان » اليهودية الفرنسية شكوى ضد بنك « دى باريس أ — فيبا »، لانه يقاطعها في صفقة استثمار دولية ، بسبب المقاطعة الاقتصادية العربية ، توجه بعض المراسلين الفرنسيين والبريطانيين الى مكتب المقاطعة في دمشق ، لكي يستوضحوا اساليب عمل المقاطعة ، لكن المفوض العام لمكتب المقاطعة محمد محجوب « اعطاهم تفسيرات متناقضة » . ويعلق ذلك المراسل على هذا بقوله : « ان قوة المقاطعة العربية غير كامنة في تطبيق تعليمات مكتب المقاطعة بدقة ، بواسطة كل الدول العربية ، بل في كون هذه المقاطعة مشوشة وغامضة . فالعرب استطاعوا تخويف شركات كبيرة من طريق القوائم السوداء والتصريحات والاستثمارات ، بدون ان تضطر الدول العربية الى التخلي عن العلاقات الاقتصادية التي تعنيها ، حتى لو كانت مع شركات تتعامل مع اسرائيل ... اذن ليست المقاطعة العربية التقليدية هي التي قويت ، بل ارضيتها . ورجال الاعمال في الغرب بدأوا يتحفظون من اقامة علاقات اقتصادية مع اسرائيل ، مثل الاستثمارات فيها او بيع الخبرة لها ، وهم ليسوا دائما بحاجة الى تهديدات من محجوب » (المصدر نفسه) .

ومن جهة أخرى ، اشارت بعض الدوائر الاسرائيلية الى أن مقاطعة عدد من البنوك اليهودية في اوروبا والولايات المتحدة « لم تصل حتى الان الى حد الهجوم الشامل على رأس المال اليهودي، ولا يمكن رؤيتها في هذه المرحلة كحرب اقتصادية شاملة ، بل هي ضربة جانبية لفحص استحكامات العدو ... فاذا رأى العرب ان ضربتهم نجحت سيشنون هجوما شاملا وخطيرا . لذلك على اسرائيل ان ترد الرد المناسب في الوقت المناسب » (معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢٤) . وايد اخرون هذا الرأي بقولهم : « ان رجال البنوك والاعمال اليهود في اوروبا قلقون ، لانهم يعتقدون ان محاولة العرب ادخال بنوك يهودية في القائمة السوداء ، هي مجرد هجمة اولى ، قد تتحول الى حرب مالية شاملة ... » (ادفين ايتان — يديعوت احرونوت، ١٩٧٥/٢/١٦) ، خاصة وان « ضربة » العرب استهدفت حتى الان ثلاثة بنوك يهودية لا تتمتع بالشعبية في بلادها ، هي بنوك روتشيلد ووأربورغ في لندن ولازار اخوان في باريس ، « واذا ما نجح العرب في هجومهم الاول ، فسيوسعوا القائمة السوداء » (المصدر نفسه) .

ولكن هناك من يعتقد ان المقاطعة العربية لم تعد في طور « الهجمة الاولى » ، بل لا يمكن تسميتها الان « مقاطعة » ، لانها « اصبحت حربا